للنشر فورًا: 2022/9/28 ***الحاكمة كاثي هوكول***

الحاكمة هوكول تعلن عن تمويل عام للسلامة بقيمة 50 مليون دولار في ندوة قسم خدمات العدالة الجنائية لعام 2022

سلطت الحاكمة الضوء على جهود السلامة العامة للولاية في أول ندوة شخصية منذ ثلاث سنوات جمعت أكثر من 800 من قادة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية

ولاية نيويورك تستثمر 20 مليون دولار لتقنيات جديدة لوكالات إنفاذ القانون المحلية

10 ملايين دولار إضافية لما يصل إلى 5000 كاميرا محمولة للجسم وتخزين وبرامج ومعدات مصاحبة لإدارات الشرطة ومكاتب العمدة

20 مليون دولار من تمويل خدمات ما قبل المحاكمة موزعة على مقاطعات خارج مدينة نيويورك لتعزيز السلامة العامة

أعلنت الحاكمة كاثي هوكول اليوم عن تمويل حكومي بقيمة 50 مليون دولار للاستثمار في التقنيات والمعدات الجديدة لوكالات إنفاذ القانون المحلية ودعم سلسلة متصلة من خدمات ما قبل المحاكمة. سيتم تخصيص 30 مليون دولار، يديرها قسم خدمات العدالة الجنائية في ولاية نيويورك، للتقنيات الجديدة وكاميرات الجسم المحمولة لوكالات إنفاذ القانون المحلية، مما سيساعد على منع الجريمة والحد منها وحلها، فضلًا عن بناء الثقة داخل المجتمعات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص 20 مليون دولار لخدمات ما قبل المحاكمة في جميع المقاطعات خارج مدينة نيويورك، مما سيساعد على إعادة المزيد من الأفراد إلى المحكمة من خلال تزويدهم بالخدمات والإشراف. أدلت الحاكمة هوكول اليوم بتصريحات في ندوة السلامة العامة لقسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) لعام 2022، قدمت خلالها إيجازًا حول جهود السلامة العامة في الولاية وسلطت الضوء على 227 مليون دولار في ميزانية الولاية للسنة المالية 23 لدعم إنفاذ القانون والمبادرات المجتمعية لمكافحة العنف المسلح والحفاظ على سلامة سكان نيويورك.

"تلتزم إدارتي التزامًا كاملًا بتوفير الأدوات التي يحتاجها شركاؤنا في إنفاذ القانون، بما في ذلك أكبر استثمار حكومي في السلامة العامة في جيل واحد: بقيمة 227 مليون دولار،" **قالت الحاكمة هوكول.** "اليوم، أنا فخورة بالإعلان عن تمويل بقيمة 50 مليون دولار للسلامة العامة، مما سيساعد على ضمان حصول جميع جوانب نظام العدالة الجنائية على الأدوات والموارد اللازمة للحفاظ على سلامة سكان نيويورك. تتخذ نيويورك نهجًا شاملًا للسلامة العامة، ومن خلال الاستثمار في وكالات إنفاذ القانون وأنظمة المحاكم وخارجها، فإننا نقوم بفك التشابك ودعم نظامنا البيئي للسلامة العامة لضمان أننا لا نقلل من الجريمة فحسب، بل نمنعها أيضا."

في الفترة من 27 إلى 29 سبتمبر/أيلول، ستجمع ندوة السلامة العامة لقسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) لعام 2022 خبراء العدالة الجنائية من جميع أنحاء البلاد في ألباني. وستجمع الندوة المديرين التنفيذيين للسلامة العامة، وقادة الشرطة، والمدعين العامين، وغيرهم لتبادل الأفكار المبتكرة، والاستراتيجيات القائمة على الأدلة، والتحديثات حول إصلاح الشرطة والتعاون في مجال إعادة الابتكار. تضم ندوة هذا العام أكثر من 70 عرضًا تقديميًا حول موضوعات تتراوح بين القيادة، وعافية الضباط، وبناء الثقة بين المجتمع والشرطة، وبرامج التوعية في الشوارع، وتطوير الاستخبارات، والمزيد. وأدلت الحاكمة هوكول بملاحظات في الندوة، والتي بدورها ستتضمن أيضًا ملاحظات رئيسية من مفوض شرطة بوفالو جوزيف غراماجليا، ومفوض شرطة مدينة نيويورك كيشانت سيويل، وشيكو تيلمون من ريدي شيكاغو.

قالت روسانا روسادو مفوضة خدمات العدالة الجنائية في ولاية نيويورك: "عملت الحاكمة هوكول بلا كلل للتأكد من أن وكالتي، ومن بعدها، إدارات الشرطة، ومكاتب العمدة، وإدارات المراقبة، والمدعين العامين، والمنظمات المجتمعية التي تدعمها وكالتي، لديها الموارد والتمويل اللازمين للقيام بعملها المهم. سيساعد هذا الاستثمار الكبير في تمويل الولاية أ شركائنا المحليين على العمل بكفاءة وفعالية أكبر وتوفير موارد حيوية لضمان حصول الأفراد المعنيين بالعدالة على الخدمات التي يحتاجون إليها، مما سيحسن السلامة العامة لجميع سكان نيويورك."

وخلال الندوة، أعلنت الحاكمة هوكول أن ما يقرب من 7,000 قطعة سلاح غير قانونية قد تم مصادرتها من قبل شرطة الولاية وشركاء وكالات إنفاذ القانون منذ كانون الثاني/يناير، ويعزى ذلك إلى زيادة التعاون والتآزر من جانب فرقة العمل المشتركة بين الولايات المعنية بالأسلحة غير القانونية. إن هذا العمل — المقترن باستثمارات قياسية في إنفاذ القانون والمنظمات المجتمعية لمنع وتقليل عنف السلاح — ساعد في تحقيق نتائج مهمة. بينما انخفضت حوادث إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد بنسبة 2 في المائة تقريبًا، أبلغت أقسام الشرطة الرئيسية العشرين خارج مدينة نيويورك عن انخفاض بنسبة 10 في المائة في حوادث إطلاق النار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2022 مقارنة بعام 2021. على وجه التحديد، شهدت بوفالو انخفاضًا بنسبة 36 في المائة في عمليات إطلاق النار، تليها يونكرز بنسبة 27 في المائة، وأوتيكا ولونغ آيلاند بنسبة 21 في المائة، وماونت فيرنون بنسبة 11 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت مدينة نيويورك عن انخفاض بنسبة 13 في المائة في عمليات إطلاق النار.

حصلت الحاكمة هوكول على تمويل في ميزانية السنة المالية لعالم 23 للتكنولوجيا لمساعدة إدارات الشرطة ومكاتب العمدة على منع الجرائم والحد منها وحلها، وخاصة جرائم العنف التي تتضمن استخدام أسلحة نارية. تحت إدارة قسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS)، سيتم توفير 20 مليون دولار من تمويل الدولة لإدارات الشرطة ومكاتب العمدة للاستثمار في التقنيات الجديدة. وسيفتح قسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) باب التقديم إلى وكالات إنفاذ القانون لطلبات التكنولوجيا في منتصف ديسمبر/كانون الأول، بما في ذلك قارئات لوحات الترخيص، وكاميرات المراقبة المتنقلة والثابتة، والمركبات الجوية بدون طيار، وأجهزة الكشف عن الطلقات النارية، والمعدات الذكية لمركبات الدوريات والضباط، وأنواع أخرى من معدات السلامة العامة، مما يدعم ما يصل إلى 20 مليون دولار من طلبات التكنولوجيا. وسيصدر قسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) أيضا طلبًا للحصول على معلومات في الفترة من 30 سبتمبر/أيلول إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني للحصول على تعليقات من إدارات الشرطة ومكاتب العمدة بشأن أنواع التكنولوجيا التي يحتاجون إليها.

وفي الفترة من 30 سبتمبر/أيلول إلى 2 ديسمبر/كانون الأول، سيصدر قسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) أيضا طلبًا لتقديم طلبات للحصول على كاميرات محمولة للجسم وما يرتبط بها من برمجيات ومعدات، مثل التخزين، في وكالات إنفاذ القانون خارج مدينة نيويورك، وسيدعم التمويل البالغ 10 ملايين ما يصل إلى 5,000 كاميرا وتقنيات مصاحبة لها. يهدف نشر الكاميرات المحمولة للجسم إلى تحسين تفاعلات ضباط الشرطة مع الجمهور والعمل كجزء لا يتجزأ من استراتيجية وكالة إنفاذ القانون لحل المشاكل وإشراك المجتمع، مما يساعد على زيادة ثقة الجمهور وتواصله.

كما سيقوم قسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) بتوزيع 20 مليون دولار من تمويل الخدمات السابقة للمحاكمة على جميع المقاطعات خارج مدينة نيويورك. كما هو مبين في أجندة السياسات للحاكمة لعام 2022، سيدعم هذا التمويل سلسلة متصلة من خدمات ما قبل المحاكمة، بما في ذلك الفحص والتقييمات، والإشراف، ونظام إدارة القضايا المركزي، ومشاركة المعلومات المخصصة مع نظام المحاكم. وستتلقى إدارات المراقبة ومقدمو الخدمات المجتمعية هذا التمويل الحاسم لتوسيع وتعزيز الخدمات التي تعزز السلامة العامة وتعيد المزيد من الناس إلى المحكمة. خصص قسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) هذا التمويل بناءً على متوسط استدعاءات المحاكم الدنيا في كل مقاطعة، لإخطار المقاطعات بأحكامها في 29 سبتمبر/أيلول.

تحتوي ميزانية الولاية للسنة المالية 23 على 227 مليون دولار لتمويل البرامج المبتكرة والشراكات التي تنفذها وكالات إنفاذ القانون والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك:

- 18.2 مليون دولار لوكالات إنفاذ القانون التي تشارك في مبادرة القضاء على العنف المسلح (GIVE) التي تستخدم استراتيجيات قائمة على الأدلة للحد من إطلاق النار وإنقاذ الأرواح في المجتمعات المحلية الـ20 في 17 مقاطعة الأكثر تضررًا من العنف المسلح.
- 15 مليون لشبكة تتكون من 10 مراكز لتحليل الجريمة في نيويورك والتي تجمع وتشارك المعلومات والاستخبارات - بما في ذلك بيانات الأسلحة الإجرامية - بين أكثر من 350 وكالة إنفاذ قانون محلية، وتعمل كمورد حاسم لردع الجرائم والتحقيق فيها وحلها، بما في ذلك جرائم العنف المرتبطة بالأسلحة النارية. تساعد المراكز أيضًا أي وكالة لإنفاذ القانون عند الطلب وفي عام 2021، استجابت المراكز لأكثر من 60,000 طلب للمساعدة.
- 24.9 مليون دولار إلى (SNUG) ومبادرات المؤسسات المجتمعية ضد العنف المسلح التي تستخدم نهج الصحة العامة للتصدي للعنف باستخدام الأسلحة النارية: تحديد المصدر ووقف الإرسال وعلاج المتضررين من خلال توفير خدمات ودعم شامل لمعالجة الصدمة الناتجة عن فترة طويلة التعرض لعنف السلاح. وسيدعم هذا الاستثمار البرمجة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للشباب المعرضين للخطر؛ وتوفير الاستعداد للعمل القائم على المهارات والتدريب على التوظيف، من بين مبادرات أخرى.
- 2.5 مليون دولار لمكتب منع العنف المسلح داخل وزارة الصحة بالولاية لتنسيق جهود الحد من العنف المسلح المشتركة بين الوكالات وتحليل البيانات ودعم أعمال التوعية العامة.

قسم خدمات العدالة الجنائية (DCJS) هي وكالة متعددة الوظائف لدعم العدالة الجنائية وتضطلع بمجموعة متنوعة من المسؤوليات، بما في ذلك التدريب على إنفاذ القوانين؛ وتوفير التدريب في مجال العدالة الجنائية جمع وتحليل بيانات الجريمة على مستوى الولاية؛ والاحتفاظ بمعلومات التاريخ الجنائي وملفات بصمات الأصابع؛ والإشراف الإداري على بنك بيانات الحمض النووي في الولاية، بالشراكة مع شرطة ولاية نيويورك؛ وتمويل برامج المراقبة والتصحيح المجتمعي والإشراف عليها؛ وإدارة أموال العدالة الجنائية الاتحادية والولائية؛ ودعم الوكالات ذات الصلة بالعدالة الجنائية في جميع أنحاء الولاية؛ وإدارة سجل مرتكبي الجرائم الجنسية في الولاية. تابعوا الوكالة على تويتر وفيسبوك.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418